

الفصل الأول

وظائف المدرسة في المجتمع العصري

قبل البدء بمحاولة تحديد الأثر الذي تتركه التغيرات الحادثة في المجتمع على المدرسة ، يجب أن نغير التساؤل عن الدور الذي تلعبه المدرسة ازاء المجتمع وأعضائه ، بعض اهتمامنا . فكافة المجتمعات ، سواء منها المجتمع العصري الصناعي كمجتمعنا نحن ، أو المجتمع القبلي المنعزل البدائي ، في الماضي أو الحاضر ، تتكون من عدد من الأجزاء ذات العلاقات المتبادلة ، يؤدي كل منها بصورة ما الى نمو شخصية المجتمع . فكل مجتمع على سبيل المثال يجب أن يضع نظاما لاتخاذ القرار الجماعي ، اذا كان له أن يعيش أية فترة ذات قيمة من الزمن . ويجب بالمثل أن تطور المجتمعات طرائق تقسيم الموارد النادرة ، مادية كانت أم غير مادية . ويجب أن يضع كل مجتمع أسسا لتنظيم السلوك الجنسي عند أعضائه لكي يحقق استمرار المجتمع على مدى الزمن والتكيف الاجتماعي الملائم لأعضائه الجدد .

وهدف هذا الفصل هو فحص هذا الجزء من المجتمع العصري نعني التربية في اهتمامها بالمحافظة على الثقافة وانتقالها الى الأجزاء الأخرى من المجتمع ككل ، وبخاصة أننا سوف نهتم بما يتوقعه أعضاء المجتمع من مدارسهم ، وبمدى تأثير هذه التوقعات على العملية التربوية في بلدنا .

ان مختلف المؤسسات الاجتماعية بداخل المجتمع ، بما في ذلك النظام التعليمي ، لها وظائفها (١) فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي ككل ، وأجزائه المختلفة . ومن ثم فان كثيرا من القرارات التي تتخذها الحكومة يكون لها نتائج هامة ، لا بالنسبة للمجتمع

وحده ، ولكن بالنسبة لأداء الأجزاء الأخرى لعملها مثل الاسرة والمدرسة . وفي الاتجاه العكسى من ذلك هناك الممارسات الخاصة بتربية الطفل فى الاسرة ، فهذه يغلب أن تؤثر على ما يجرى بالمدرسة ، وعلى العمليات الحكومية ، فى المدى الطويل على الأقل .

ومفهوم المجتمع كنظام للعلاقات المتبادلة بين الأجزاء ، ليس بالأمر الجديد ، أو المبتكر على وجه التحديد . ومع ذلك فكثيرا ما تهمله الجهود التى تبذل لفهم تشكيلات جزء معين من النظام . فمثلا اذا أراد شخص القيام بأية حركة تقدمية حقيقية لتحليل عملية التعليم بمدارسنا فان العلاقة الخاصة بين المدرس والتلميذ يجب أن توضع فى نطاق أحد الاعتبارات المتعلقة بمختلف الوظائف التى تؤديها التربية ، وكذلك الطرق التى تؤثر بها الجوانب الأخرى من النظام الاجتماعى على المدرسة . ولنتأمل نتيجة واحدة فحسب من النتائج الكثيرة المحتملة لهذا الاعتماد المتبادل وذلك عندما ننظر مجموعات معينة فى المجتمع الى المدرسة منذ البداية على أنها مجرد مكان يرسل اليه الأطفال لابعادهم عن البيت ، عندئذ يغلب أن يكون لهذه النظرة الى وظيفة المدرسة ، تأثير على ما يجرى بالمدرسة .

نقل الثقافة :

ان وظيفة التربية من وجهة نظر المجتمع ككل ، بل كثيرا ما تكون وجهة نظر المجموعات داخل المجتمع ، هى المحافظة على الثقافة « ان قدرة الانسان على التعلم ، وتنظيم التعلم فى صورة رمزية ، وتوصيل هذا التعلم كمعرفة الى أعضاء الجنس البشرى الآخرين ، وكذلك العمل على أساس من التعلم أو المعرفة هو منبع كل الظواهر الثقافية . ان أية ثقافة أو حضارة تقوم على أساس تلك الثقافة لابد أن تعتمد على قدرة الحضارة على توضيح ونقل معارفها كأنظمة شبه مستقلة ذات قرابة ، وهذه تمثل المعرفة المتراكمة فى ميدان من ميادين البحث ، وتتضمن المادة الدراسية

فى كل التربية ، وهذا هو ما نغنيه حين نذكر مسئولية المدرسة
فى نقل التراث الثقافى ، (٢) .

وتشمل الثقافة بطبيعة الحال أكثر من مجرد « المعرفة المتراكمة
فى كل ميدان من ميادين المعرفة » فهى تتضمن القيم والمعتقدات
والمعايير المتوارثة جيلا بعد جيل وان كان يحدث فيها تعديلات
متكررة على مدى تاريخ المجتمع . . « ان التربية تنقل ذخيرة
ثقافية الى الجيل التالى ، وهى دائمة العمل على مساعدة حشود
صغار المتبربرين على الأخذ بوسائل الكبار المتصلة من
الماضى » (٣) .

وانتقال الثقافة وتراكمها من جيل الى جيل له دلالة مميزة
للانسان منذ الأصول الاولى للمجتمع البشرى . بيد أن دور
التربية المدرسية كان واضحا فى هذه العملية طوال فترة نصيرة
فقط من تاريخ الانسان . وعلى حد ما يشير اليه « بورتن كلارك »
B. clark « ان أقدم نظم التعليم لم تكن تزيد على تثقيف امرأة
أو رجل لصبى ، وهما يسيران معا يتحدثان ويعملان ، ويمكن
أن نراهن على أنه لم تكن هناك دروس أولية فى العصر الحجري
لتعليم تقطيع الحجر ، وانما كان الصبى يتعلم سن الحجر
بمراقبته الكبار (٤) » . ومع تزايد مخزون الانسان من المعرفة
وزيادة تعقد المجموعات التى يعيش بينها أصبح من الضرورى
تطوير الوسائل المتخصصة فى عملية نقل الثقافة لتقوم بما
تخلت عنه الأسرة ، فابان معظم التاريخ الحديث ، وعلى امتداده
فى الماضى حتى أيام الحضارتين الاغريقية والرومانية كانت
التربية الرسمية أو المدرسية مقصورة على أقلية ضئيلة من
أعضاء المجتمع ، وهم عادة النخبة الممتازة الحاكمة أو أعضاء
الجماعات الدينية . ومع ذلك فان الانقلاب الصناعى ، بالإضافة
الى انتاجه فيضا من التجديدات التى أدت بذخيرة المعرفة البشرية
والمهارات الفنية الى أن تدفع أنثذ بقوة الى خارج حدودها
الضيقة نسبيا قد غير البناء الاجتماعى للمجتمع تغيرا جذريا .
فلم تعد الأسرة بعد هى الوحدة الأولية للانتاج كما كان الحال

وقت سيادة الاقتصاد الزراعى ، وأصبح عدد كبير من الرجال (ولا نذكر النساء والأطفال) ، أنفسهم ، يتركون بيوتهم كل يوم للعمل بالشركات الصناعية أو المكاتب .

فهذا التحول الذى طرأ على البناء الأساسى للمجتمع (الذى ينزغ الى تمزيق وحدة الأسرة) ، مع تزايد طائفة متنوعة من الوظائف المتاحة (ويحتاج كل منها الى مهارة ومعلومات مختلفة بعض الشيء) جعل من المتعذر على الأعضاء الجدد فى المجتمع التعلم عن طريق ملاحظة والديه فحسب . ولم يقتصر الأمر على سعة مجال الاختيار بين الصغار للمهارات التى يمكنهم الحصول عليها أكثر مما كانت الحال بالنسبة لآبائهم ، بل لم يعد عائل الأسرة يستطيع العمل حيث يمكن لأطفاله ملاحظته والتعلم منه .

وقصارى القول ، أن التعليم المدرسى أصبح ضرورة حين أصبح البيت والمجتمع غير مؤثرين ، بل غير وافيين لتدريب الأطفال وأعدادهم لمرحلة الرشد عن طريق الاتصال غير الرسمى . وقد ظهر طراز جديد من العوامل الثقافية - المعلمون - من الأشخاص العاديين - وقد أدى تغير طبيعة المعرفة والعمل الى دخول أطفال الرجل العادى مبنى المدرسة ، وأعطت المدارس دورا فى انتقال الثقافة واستمرارها أكثر اتساعا وعمقا الى حد بعيد » (٥) .

ونحن نستطيع التنبؤ بازدياد قيمة وظيفة المدرسة كعامل أولى للانتقال الثقافى الى المدى الذى تستمر فيه هذه الاتجاهات السائدة فى توكيد الفصل بين الدور الذى تقوم به المهنة ودور الأسرة ، ومع ذلك فلن ننتهى الى القول بأن الأسرة لم تعد بعد ذات أهمية كعامل للتكيف الاجتماعى ، أو أن المدرسة أخذت على عاتقها كل ما كانت تقوم به الأسرة من وظائف فيما يتصل بتهيئة الصغار تهيئة اجتماعية ، ونقل الثقافة . وبالرغم مما يبدو من اتجاه نحو السماح للأطفال بالالتحاق بالمدارس فى هذه البلاد فى سن

أصغر ، فإن الأسرة لا تزال بالفعل هي العامل الوحيد في تهيئة الطفل اجتماعيا خلال السنوات الأربع أو الخمس الحرجة الأولى من حياته . فهذه الفترة هي التي يتعلم الطفل ابانها الكلام ، ويكون العلاقات الاجتماعية الاولى الهامة التي تؤثر كثيرا في توافقه مع البيئة ، وتشبع حاجاته من العلاقات المتبادلة مع غيره من الاشخاص في المواقف التالية . ويبدأ الطفل أيضا في استبطان قيم اجتماعية واتخاذ عادات معيارية وطرح عادات أخرى مما يمكنه من القيام بدوره كعضو في مجتمع نظامي طوال البقية الباقية من عمره .

ان الأسرة لا تفقد اهتمامها بالطفل حين يبلغ سن الدراسة ، ففي معظم الاحوال يستمر الوالدان والاخوة والاحوات وأعضاء الأسرة الواسعة (العمات والخالات والاعمام والاخوان وأبناء العم والخال ومن اليهم) في احداث تأثيرات قوية للتهيئة الاجتماعية ابان تربية الطفل تربية مدرسية ، ثم الى مدى أقل فيما بعد ذلك ، ويغلب على الظن ، كما سترى في بحوثنا التالية ، أن كثيرا من المشكلات الخاصة التي يجب على المدرسة أن تناضل من أجلها انما تنجم عن هذا التقسيم في مسئولية تهيئة الصغار تهيئة اجتماعية . ويجب ألا تقتصر المدرسة فقط على البدء بالاطفال الذين حصلوا بالفعل مجموعة من القيم (وبعضها قد يتعارض مع القيم التي تأخذ المدرسة على عاتقها غرسها) ، ولكن يجب أن تواصل تعاملها مع المؤثرات المولزية ، المنافسة التي تأتي من الأسرة (بصرف النظر عن مجموعة أقران الطفل) ابان الفترة التي يكون فيها تحت رعايتها .

وتزداد هذه المشكلات تعقيدا نتيجة للنظرة التقليدية الى المدرسة في هذه البلاد ، بوصفها خدمة للأسرة أكثر من كونها عاملا شرعيا مؤثرا ومستقلا في التهيئة الاجتماعية . وربما يمكن فهم هذه العلاقة القائمة بين الأسرة والمدرسة في ضوء أن الأسرة لا المدرسة هي التي تعتبر عادة مسئولة عن التهيئة الاجتماعية الخاطئة ، ولكن هذا لا يجعل واجب المدرسة أكثر سهولة ، فقد

بلغت الحال بمجتمعنا أن يتوقع من المدرسة أن تنقل الى الطفل ثقافة معقدة تعقيدا شديدا ، لا تنطوى فقط على قدر كبير من المعارف المتراكمة والمهارات المعقدة ، بل على مجموعة أكبر من القيم والمعايير النظرية المتشابكة التى تشتمل على الأسس الابدولوجية * لتراثنا الثقافى .

انها حقيقة كثيرا ما يعترف بها ، تلك التى تقول بأن الاستقرار والاستمرار فى مجتمعنا بتشكيله الراهن ، انما يتوقف ، لا على قدرة مواطنيه على القراءة والكتابة ، وملء استثمارات ضريبة الدخل وحسب ، ولكن على ايمانهم بالمبادئ السياسية والدينية والاجتماعية التى تقوم على أساسها نظم المجتمع والاخلاص لها . واذن فينتظر من المدرسة أن تعلم الطفل شيئا ما من مختلف المثل العليا مثل الديمقراطية وحكم القانون ، والمشروع الحر ، بل يتعلم أن عدم تعدد الزواج شىء مرغوب فيه ، وينتظر أيضا أن تغرى مواطنى المستقبل فى المجتمع بضرورة التصرف وفقا لهذه المبادئ والعادات .

والتهيئة الاجتماعية ، حتى فى محيط نظام تربوى رسمى كالمدرسة ، تتضمن تعلم المهارات واكتساب المعلومات عن الطريقة التى يعمل بها المجتمع أو التى ينبغى أن يعمل بها ، فتعلم ذلك ينشأ من عمليات تربوية رسمية الى حد ما تشكل جزءا فقط من أعداد الطفل للتصرف وفقا للدوار التى يقوم بها العضو الراشد فى المجتمع ، وربما يتضمن أهم جزء من عملية التهيئة الاجتماعية ، التمثيل اللاواعى واستبطان المعتقدات والقيم ونماذج سلوك الآخرين من ذوى الشأن الذين يتصل بهم الفرد اتصالا مباشرا . وسرعان ما يبدأ الطفل قبل سن المدرسة بمحاكاة ضروب من سلوك والديه وأخوته وأخواته وبعض

(*) يقصد بالابدولوجيا مجموعة المفاهيم الخاصة بالحياة الثقافية التى تميز جماعة ما من الناس ، أو لونا من الثقافة البشرية ، بما فى ذلك الأهداف والنظريات والمذاهب السياسية والاجتماعية .

أنداده • واذ تضاف شخصيات جديدة الى دائرة الطفل من ذوى الشأن الآخرين المحيطين به - مثل معلمه وزملائه فى الفصل وربما بعض شخصيات التليفزيون - فان تأثير هؤلاء جميعا على سلوكه يزداد تنوعا وتعقيدا ، كما يزداد أيضا احتمال نشوء صراع فى تصرفاته القائمة على المحاكاة • ولابد أن يواجه الطفل مهمة تصنيف الناس الذين يعاملهم ، عن وعى أو غير وعى ، على أساس ما يسمح به من تأثير لهم على سلوكه •

ولما كان الاطفال يقضون شطرا كبيرا من ساعات يقظتهم بالمدرسة ، أو فى أنشطة ذات صلة بالمدرسة ، فليس مما يبعث على الدهشة أن يكون لأولئك الذين يقابلهم الطفل بالمدرسة تأثير هام على سلوكه ، بما فى ذلك تكوين طريقته فى تقييم الأشياء ، ومواقفه ازاء مختلف المعايير الاجتماعية وسلوكه بوجه عام ، فعن طريق توسيع دائرته مع الآخرين ، يستطيع الفرد أن يجد فرصة لاعداد نفسه اعدادا ملائما لمختلف الادوار التى يجب أن يضطلع بها البالغ فى مجتمعنا ، ولكى يقوم الطفل بدور البلوغ على وجه مناسب يجب ألا يتعلم دور الأب أو الأم فحسب ، بل دور التلميذ والمعلم ومرشد المجموعة ، وأخيرا دور الزوجة أو الزوج • ويجب أن يتعلم الاطفال شيئا عن دور عائل الاسرة ، وليكن رجل أعمال أو عاملا فى مصنع ، بينما يجب على الفتاة أن تستطيع القيام بدور سكرتيرة أو موظفة ، بالاضافة الى دورها الطبيعى كزوجة وأم ، وبالرغم من أنه وضوح ان الأطفال لا يتعلمون الى حد بعيد قدرا كبيرا من بعض هذه الادوار قبل أن يبلغوا مرتبة الكبار ، فان كثيرا من القرارات التى يجب أن يتخذها الطفل (وان كان قد يتلقى فيها معاونة من أسرته أو معلمه أو اخصائى التوجيه أو غيرهم من الكبار ، وكثيرا ما يترك دون مساعدة) تتطلب منه أن يعرف شيئا عما ينتظر من الأشخاص الذين يشغلون وظائف فى مجتمع الكبار • يضاف الى هذا أن الطفل يبدأ فى تحصيل قدر أوفر من القدرات العامة للقيام بأدوار الكبار فى سن مبكرة • وتلعب المدرسة دورا أكبر مثلا ، فى مساعدة الأطفال على تعلم ضبط انفعالاتهم

والتعامل مع مراكز السلطة ، وكذلك تولى القيام بها ، وإدراك وجود هيئات ذات سلطة فى المجموعات الاجتماعية .

وحتى اذا روى أنه من المستحب منع الأطفال من تعلم القيام بأدوار الكبار ، فواضح أيضا أن هذا المسلك يكون مستحيلا دون عزل الصغار عن كل اتصال بعالم الكبار ، ولكن مع سرعة تطور وسائل الاعلام الجماهيرية وبخاصة التلفزيون ، يتكشف هذا العالم للأطفال فى وقت مبكر بصورة أكثر تكرارا وتفصيلا عن ذى قبل ، وواضح أن تأثير وسائل الاعلام الجماهيرية هى احدى حقائق الحياة العصرية التى يجب أن يقام لها وزن فى أى بحث يدور حول عمليات التكيف الاجتماعى والنقل الثقافى .

وهناك سمة لعملية التطبيع أو التهيئة الاجتماعية كثيرا ما يغفل أمرها ، وهى ذات صلة وثيقة بأية مناقشة لوظائف المدرسة فى المجتمع العصرى تتعلق بطبيعة العملية العقلية نفسها ، وتتضمن التهيئة الاجتماعية ، بين الأشياء الأخرى ، معرفة الطريقة التى تحل بها المشكلات من كافة الأنواع ، واكتساب الوسائل الفنية لحل المشكلة جزء مكمل للعملية التربوية ، وان لم يكن هذا واضحا ، وقد يكون السبب فى هذا الى حد ما هو الحالة الشائعة فى فهمنا للعمليات العقلية ، وليس من الواضح كل الموضوع مثلا أية طريقة من الطرق المختلفة التى نتخذها لحل مختلف أنواع المشكلات أكثرها نفعا بوجه عام ، وما اذا كانت هناك وسائل فنية معينة أكثر نفعا من غيرها فى بعض المواقف ، ويؤيد كثير من العلماء أساسا الطريقة الاستقرائية بالنسبة لأنواع معينة من المشكلات ، فى حين أن آخرين يؤكدون أن الطريقة الاستدلالية أنفعها جميعا . ولم يستكشف بعد أصحاب النظرية التعليمية استكشافا كاملا الادوار النسبية للثواب والعقاب فى عملية التعلم . وبالرغم من أن معظم التربويين ابان السنوات الاخيرة يتشبثون بقوة بافتراض أن التعلم الأمثل يحدث تحت ظروف المكافأة ، فانه لم يتضح كلية أن هذا هو الحال فى كل مواقف التعلم ، وحتى لو

افترضنا أن نوعا ما من التعزيز الايجابي أكثر ملاءمة للتعليم ،
فربما يثبت فى النهاية أن المكافآت الناشئة من مواقف التعلم
نفسه - ومثال ذلك الاستمتاع بالأنشطة التى يتضمنها - هى
كل ما يحتاج اليه فى أنواع معينة من التعلم . فاقحام المدرس
أو أحد الوالدين المكافآت الخارجية فى الموقف عنوة لا يفيد الا فى
تعويق العملية .

وبالرغم من وجود بشائر كشف جديدة فى عملية التعلم
والتفكير فإن عناية قليلة نسبيا وجهت الى معرفة الطريقة التى
تربط هذه الكشف بما يجرى فى المدرسة ، وأهم من ذلك بما
يجب أن يجرى فى المدرسة ، فإذا كانت أعظم وظائف المدرسة
هى تعليم الأطفال كيف يتعلمون وكيف يحلون مشكلاتهم ، فإنه
يبدو جليا ان ، أنه من المعقول التساؤل عما يعلم لهؤلاء الناس
الصغار من أول هذه الأمور الى آخرها ، وعما اذا كانت الأساليب
والوسائل التى يتعلمونها ستكون على أعظم جانب من النفع
لهم عندما يأخذون على عاتقهم مسئوليات الأعضاء الكبار فى
المجتمع . ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لأولئك
الاشخاص الذين يحتلون المراكز التى يتعين عليهم فيها اتخاذ
قرارات تؤثر فى المجتمع ، أن يكونوا قادرين على التهيؤ بصورة
فعالة للمطالب الدائمة التغير الملقاة على عواتقهم ، وأن يعرفوا
كيف يعالجون مسئولياتهم بأقوى الطرق حسما . ومسئولية
المدرسة فى اعداد أعضاء المجتمع لمثل هذه المراكز تتضمن شيئا
أكثر من غرس المعلومات الفنية ، والمعرفة السطحية بالتقاليد ،
بل ان مسؤولية المدرسة فى تعليم الطفل هى كيف يستخدم كل
نوع من المهارات والمعلومات التى يمكن أن يحصل عليها وهو
ما يمثل أعظم درجة من الأهمية ، ومسئولية المربي لا تسمح له
بتجاهل السؤال الذى يوجه اليه عن الطريقة التى يتعلم بها
الاطفال حل مشكلاتهم وتشرب المعارف الجديدة : وتصبح
الوسيلة الفنية التى يكتسبها الطفل لفهم المعلومات الجديدة
من خلال خبراته بالمدرسة أهم جزء فى العملية التربوية .

تأييد الكشف عن معرفه جديدة :

مع أن الوظيفة الاولى للمدرسة قد تكون نقل المعرفة والعادات الموجودة بالفعل ، فمن التناقض أن ينتظر من المؤسسات التربوية أن تقوم بدور في تشجيع التغير وتنفيذه . وقد كانت الجامعة دائما بؤرة البحث عن المعرفة الجديدة . وقد نشأ قدر كبير من فيض الأفكار الجديدة والمبتدعات التي نجم عنها مثل هذا التغير السريع في مجتمعنا ، بمعاهد التعليم العليا ، بل أصبح التشديد على البحث بوصفه الوظيفة الكبرى للكلليات والجامعات أعظم أهمية ابان نصف القرن الماضي حين ازدادت سرعة الكشف ، فكانت النتيجة أن أولئك الافراد الذين قدموا اكبر قسط للمعرفة ، وكشف طرق جديدة للتعامل مع العالم المادى والنفسى والاجتماعى ، منحوا أرفع مكانة ومنزلة أكاديمية . ومما يسبب الأسى العميق لعدد كبير من المربين وبالرغم من المطالب المتكررة باتخاذ موقف عكسى أن المدرس بالتعليم العالى لا يمنح من الاعتبار والمكافآت المالية ما يعادل ما يمنحه الباحث . وبما أن لهذا الاتجاه تأثيرا على نوع عملية التربية ، وأنه سوف يستمر فى جميع المستويات ، فمن العسير أن ننكره (فمثلا ، ربما يصلح التعليم بالمدارس الثانوية باجتذاب مدرسين متحمسين من المتخرجين فى الكليات) .

ودور المؤسسات التربوية فى تبنى التغيرات والتجديدات بارز على مستوى الكلية والجامعة بنوع خاص . ولكن المتوقع من المدارس الابتدائية والثانوية كذلك ، أن تقوم بدورها فى هذه العملية . وتقوم بدور أكبر بتأثيرها فى سرعة التغير فى المجتمع عن طريق الأنشطة الخلاقة من جانب التلاميذ ، وعن طريق غرس القيم الاجتماعية التى يجب أن تتماشى مع الرغبة فى التقدم ، القائمة على الانجازات فى العلوم وفى مجالات المعرفة الأخرى .

ولا تقتصر مسئولية المدرسة على اعداد الاطفال للتعامل مع المجتمع السريع التغير الذى سيواجهونه عندما يكبرون ، ولكن

إذا كان لابد للمجتمع أن يتقدم بخطاه المعتادة ، فإن النظام التعليمي يجب أن يستمر في امداده بأشخاص يقومون بواجب تطوير معارف وأساليب جديدة . ولما كان تراثنا الثقافي الذي يقوم عليه أساسنا التكنولوجي في مرحلة انتشار ، فإن مدى الاستعداد الضروري للفرد قبل أن يستطيع الاسهام نحو رصيدنا الأساسي من المعارف ينمو معه جنبا الى جنب ، واذا فقد كان للتعميد التكنولوجي في مجتمعنا أثر عميق في التعليم الابتدائي والثانوي . وحتى في المراحل الاولى مثلا ، تبذل جهود لتفتيح محتويات المنهاج التقليدية ، وبخاصة في الرياضيات والعلوم ، جزئيا على الأقل ، لمواجهة مطالب مجتمع أقر التغيير كهدف يستحق النضال من أجله ، وبكل ما لديه من موارد .

توزيع الأفراد على الوظائف في المجتمع :

يجب على كل مجتمع أن يضع أساسا يحدد بناء عليه الاعضاء الذين يتولون الوظائف المختلفة ويؤدون الادوار الضرورية لاستمرار المجتمع وتقدمه . وتختلف الوظائف الشاغرة وتنوع من مجتمع الى آخر ، وبالتالي يصدق على كل مجتمع الى حد بعيد أن تتضمن وظائفه المتاحة مسئوليات ومطالب غير متساوية من شاغلها ، فبعض الوظائف أصعب من الأخرى ، وبعضها أكثر خطرا ، ومنها البغيض الى النفس ، ومنها ما يحتاج الى تدريب خاص أو مهارات ، ولهذا السبب ، ونظرا لأنه من الواضح تقريبا ان المهارات المطلوبة لبعض الوظائف أكثر ندرة من المطلوبة للأخرى (مثل الطبيب والقاضي) ، اذ أن العالم لم يشهد بعد مجتمعا يمكن فيه التسوية بين جميع شاغلي الوظائف في المكافآت أو المنزلة ، ويحدث التنافس نتيجة لهذا بين أعضاء المجتمع (على الأقل في داخل تلك المجموعات التي يسمح فيها بالتنافس) حول تلك الوظائف التي تحظى بأكثر قدر من المكافآت ، والتي تحمل أضخم مسئولية ومكانة اجتماعية . وقد حل هذه المشكلة « ب . ف . سكينر B. F. Skinner » في كتابه الخالي : « Walden Two » بجعل شاغلي أبغض الوظائف ، أو أكثرها

مدعاة للضجر يعملون ، ساعات أقل مع تقاضـيهم مكافآت مساوية لما يتقاضاه غيرهم . ومن ثمة تصبح الأعمال الوضيعة كجمع القمامة مثلا عملا جذابا بنوع خاص ، لا سيما بالنسبة للفنان أو الموسيقى الذى يقدر وقت الفراغ أكثر مما يقدر الوظيفة الممتعة (٧) . ومع ذلك ، وعلى الرغم من تحركنا فى هذه الاتجاهات ، فإن الرغبة واحتمال الوصول الى هذه الغاية المثلـى ، ما زالت موضع جدل .

ان معظم المجتمعات تستفيد عادة من الخصائص التى تنسب اليها أو المتوارثة فيها ، فى تعيين الاشخاص فى الوظائف ، أو على الأقل فى تقرير الافراد الذين ستتاح لهم فرصة التنافس للحصول على درجات معينة من الوظائف . فالاساس العائلى ، والعنصر والدين ومكانة الميلاد والجنس ، كلها أمثلة للميزات التى كانت ولا تزال تستخدم بكثرة لتقرير الوظائف التى يمكن للفرد أن يتقلدها فى المجتمع ، ومع ذلك ، فإن انتشار التكنولوجيا فى المجتمع العصرى خلق موقفا تزايدت فيه أهمية تعيين الاشخاص فى الوظائف الملائمة لهم كل الملاءمة فكلمـا عظمت ملاءمة الاعضاء فى أى مجتمع لأوضاعهم وللدوار التى يقومون بها أدى المجتمع فى الغالب وظيفته فى يسر ، كما أشار الى ذلك « رالف لنتون » فى تحليله للوضع والدور فى المجتمعات البشرية (٨) . وكلما اصبحت المتطلبات الضرورية للقيام بمختلف الوظائف أكثر تعقيدا ، وتحتاج الى تدريب أطول ، وقدرة أوفر ، فإن الميزات الموروثة تقل فائدتها كمعيار فعال للتعيين فى الوظائف فى الوقت الذى تزداد فيه أهمية مقاييس تحصيل الافراد وقدرتهم .

ولما كانت المدرسة قد أخذت من الاسرة قسما أكبر من المسئولية ، لتهيئة الصغار تهيئة اجتماعية ، فقد أصبحت هى أيضا مركزا لعدد كبير من أنشطة الطفل ، واذن ، فإن ما يقوم به الطفل فى المدرسة يستخدم مقياسا من أهم المقاييس لقدراته ونشاطه .

ومع انتشار التعليم الجماهيري ، أخذت المدرسة تعمل كجزء لا يتجزأ من عملية تحديد مكانة الفرد بأربع طرق :

- ١ - بتهيئة البيئة التى يستطيع فيها الطفل اظهار قدراته .
- ٢ - بتوجيه الافراد الى الطرق التى تؤدى بهم الى المهن المختلفة .
- ٣ - بامداده بالمهارات الخاصة الضرورية لأداء متطلبات مختلف الوظائف .
- ٤ - باضفاؤها على الفرد المكانة المميزة للمدرسة نفسها .

ان نمو التعليم العام فى بلدنا ، جعل ، من الناحية النظرية ، فى مقدور أى طفل فى الواقع ، الحصول على المهارات الضرورية لأداء أعمال أية وظيفة فى المجتمع فى حدود قدرات الفرد الخاصة . وان كانت النظرية لا تنجح دائما عند التطبيق (سنبحث فى أسباب هذا فى فصل لاحق) فالواقع ان المدرسة تمنح معظم الاطفال فرصة فريدة لاطهار ما يستطيعون عمله . ومع أننا لم نصل بعد الى الحد الذى يتقرر عنده الدخول فى جميع الوظائف المختلفة عن طريق قدرات الفرد أو عن طريق أساسه التربوى - فلا تزال المميزات الوراثية تقوم بدور هام يؤثر فى اختيار كثير من الوظائف (٩) - والدليل مفحم على أن التحصيل التربوى يوجد اختلافا كبيرا فى أنواع الفرص المتاحة لفرد بعينه ، بصرف النظر عما لديه من الصفات الأخرى المميزة .

وتعمل المدرسة منذ البداية بمثابة الحكم على منجزات الفرد ، فان ضروب النجاح التى يحققها الطفل فى ظل النظام التربوى ، كذلك القرارات التى يجب أن تتخذ فى أنواع التهريب التى يختارها ، وفرص الارتقاء المفتوحة أمامه ، كلها أمور تتترك معظمها للمدرسة ، وقد يؤثر الطفل ووالده فى هذه القرارات ، ولكن المدرسة تقوم بالدور الأكبر فى معظم الاحوال ، وهكذا

(م ٣ - المجتمع العصرى)

نجد أن المدرسة في هذه العملية تحدث أقوى الاثر في تحديد مكانة الفرد ، على أن تقرير ما اذا كان يسمح للتلميذ بدراسة المقررات التي تخوله حق دخول الكلية مثلا ، يلوح أنه من نقاط الاختيار الحرج في تقرير مكانة عمل الفرد .

ان المهارات والمعرفة التي يكتسبها الفرد خلال تربيته، عوامل هامة بطبيعة الحال في تحديد وظيفته ، ولكن المدارس ليست جميعا في مستوى واحد من حيث نوع التربية التي تكفلها ، أو حتى من حيث أنواع التدريب النوعي التي تقدمها . وبناء على ذلك فان الفرص المهنية الطويلة المدى يمكن أن تحددها أنواع الخبرات التربوية المتاحة له ، فنحن لم نصل بعد الى الحد الذي يكون فيه لجميع أعضاء المجتمع حق متساو تحدد فقط قدراتهم في الدخول في مختلف أنواع التدريب الممكنة . ان الاختلافات الاقليمية والمحلية من حيث الموارد المتاحة للخدمات التعليمية ، والتميز في المخصصات المالية تحدد تحديدا شديدا فرص عدد كبير من أعضاء المجتمع . ولقد تحسن الموقف في السنوات الاخيرة ، وأدى الامل في اشتراك الحكومة الفيدرالية في التربية مستقبلا الى اشراق الصورة اشراقا كبيرا ، نظرا لما يترتب على ذلك من زيادة الاعتمادات المالية المتاحة ، وضمان توزيعها توزيعا عادلا . ولما كان مجتمعنا يزداد تعقيدا من الناحية التكنولوجية ، فان التقدم المستمر في توفير المزيد من التسهيلات التعليمية سيكون عاملا هاما في المحافظة على معدل نمونا الحالي . وهناك تطوران هاما في هذا المجال هما انتشار استخدام الاختبارات المقننة في تقويم الافراد ، وظهور الكلية الصغرى وهو ما سنبحثه في الفصل السادس .

وأخيرا ، لما كانت بعض المدارس تفوق الأخرى ، فان شهرة المدرسة ومنزلتها تصبح في أغلب الظن عاملا هاما في تقييم الفرد فيما بعد ، بصرف النظر عن تدريبه الحقيقي وقدراته . ومن ثمة فان خريج كلية « ايفي ليغ Ivy League » قد يجد في متناوله فرصا أكثر في الوظائف من خريج كلية أدنى منزلة ، حتى لو

كان الطالب الاخير مساويا له فى المؤهل ، وشبيه بهذا خريج المدرسة الاعدادية الخاصة ، فهو يلقى عناء فى الالتحاق بكثير من الكليات أقل من نظيره خريج المدرسة العامة (باستثناء التلاميذ الذين يلتحقون بعدد قليل من المدارس العامة ذات المنزلة الرفيعة) لا لمجرد أنه حصل على تدريب أفضل ، ولكن بسبب شهرة مدرسته ومنزلتها الرفيعة ، وبالرغم من وجود قليل من البيانات فى هذه الناحية ، فان منزلة المدرسة الثانوية أو الكلية التى يتخرج فيها الشخص ، ربما يكون تأثيرها فى الوقت الحاضر أقل من ذى قبل . ويرجع هذا الى تزايد الطلب على الموظفين ذوى التدريب العالى ، والى تزايد استخدام المقاييس الموضوعية فى اختبار القدرة والتحصيل (مثل الاختبارات المقننة) فى كل من الالتحاق بالكلية ، والتعيين فى الوظيفة . والواقع أن مجموعة واحدة من الدراسات (١٠) أظهرت أنه حيث يدخل الأساس الاجتماعى الطبقي فى تقدير التأثير الذى تحدثه شهرة المدرسة أو الكلية التى تخرج فيها الشخص على الفرص التالية ، تختفى كذلك العلاقة المفترضة . وسنعود الى تحليل أعمق لهذه المشكلة فى فصل تال عندما نتناول المشكلة الاكبر الخاصة بأقصى استخدام للقوة البشرية .

وظائف أخرى للمدرسة :

لقد بحثنا بايجاز فى الوظائف الاساسية للمدرسة فى المجتمع العصرى ، ولكن المدرسة كمعظم المؤسسات ، لها عدة وظائف أخرى تميل أحيانا الى التضارب مع وظائفها الاساسية وتشمل هذه الوظائف الثانوية :

(١) دور المدرسة فى توفير راحة الأمهات من ناحية العناية بأطفالهن فى جزء هام من النهار . (٢) الدور الذى تقوم به المدرسة فى عملية « التودد » أو « الألفة » والنقيجة المباشرة كذلك فى اختيار الزوج الآخر . (٣) فائدة المدرسة فى المحافظة على الذاتية الثقافية ، مما يترتب عليه استقرار المجموعات الثانوية

فى اطار المجتمع • (٤) استخدام المؤسسات فى التأثير على
الاصلاحات الاجتماعية •

المدرسة كحاضنة أطفال :

ان الالتحاق الاجبارى بالمدرسة فى هذه البلاد يسد الثغرة بين العهد الذى كان يعتمد فيه الطفل فى حياته اعتمادا كاملا على والديه ، والعهد الذى يعتقد فيه الفرد أنه قادر على القيام بمسؤوليات الكبار • وفى هذا الوقت لا يحدث التوافق الاجتماعى والنضج العقلى وحسب ، بل يحدث كذلك النضج البدنى • وبالإضافة الى قيام المدرسة بتدبير برنامج للأنشطة يهدف الى ملء هذه الثغرة القصيرة بطريقة مفيدة للمجتمع على المدى الطويل ، فانها تستخدم أيضا كمكان نرسل اليه الاطفال لاجراجهم من البيت الى جانب أنها تكفل للأم الراحة المؤقتة من واجب العناية بالأطفال ، وأوضح تأثير لهذا الجانب من عملية التربية هو زيادة عدد الادوار المتاحة للنساء ، بما فى ذلك النساء ذوات الاطفال • فلم يعد بعد لزاما على المرأة الشابة أن تفكر فى قضاء الجزء الاكبر من حياتها فى العناية بأطفالها • بل تستطيع بدلا من هذا ، التطلع الى القيام بخدمة المجتمع والجماعة ، وخدمة أسرتها بمختلف الطرق ، فى الوقت الذى تستطيع فيه أن تخلق لنفسها أدوارا جديدة ذات مغزى تثبت شخصيتها ، الى جانب دورها كأم • وكان من شأن التأثير على القوة العاملة ، زيادة عدد الاناث اللاتى يعملن فى وظائف كل الوقت أو نصف الوقت ، وتيسير قبول النساء بوجه عام فى وظائف كانت مغلقة فى وجوهن من قبل ، ان المدى الذى بلغته النساء من الاندماج المتزايد فى شئون الجماعة ، وظهور امرأة النادى ومنظمة خدمة الجماعة التى تديرها نساء متطوعات ، يمكن أن يعزى بعضه الى الوظيفة التى تؤديها المدرسة •

أما من وجهة نظر القوة العاملة والمجتمع ، فان زيادة استخدام مواهب المرأة واضح انه جليل النفع ، ويمكن فى نفس الوقت أن

يؤدي التأكيد الزائد على دور المدرسة كمنظمة لحضانة الطفل الى تفاقم الصعوبة التي تواجهها المدرسة في القيام بمسئولياتها الكبرى في تهيئة أعضاء المجتمع الجدد تهيئة اجتماعية . ولما كانت المسؤولية الناتجة عن عملية التهيئة الاجتماعية مقسمة بين المدرسة والأسرة ، فان نجاح النتيجة يتطلب التعاون والمؤازرة المتبادلة بينهما وحيث تستخدم المدرسة أساسا كمخزن للأطفال ، للتخلص من عرقلتهم لأنشطة الكبار من أعضاء الأسرة ، فحينئذ تتعرض علاقة المؤازرة المتبادلة بين المدرسة والأسرة لخطر التفكك . وما لم ينقل المجتمع رسميا كل مسؤولية التهيئة الاجتماعية الى المدرسة (أو الى أى مؤسسة مشابهة) كما يعمل في روسيا ، فيغلب على الظن أن الأطفال يستجيبون الى حالة وجود أية مراكز للسلطة محددة بوضوح بنبذ التأثير الشرعى الذى تحدثه المدرسة وكذلك تأثير والديهم .

وكثيرا ما كانت المدارس لسوء الحظ ، تشجع هي نفسها هذا الاتجاه من جانب الوالدين بوضع حواجز ادارية تعوق التعاون والاتصال مع الآباء حتى تتفادى المشكلات التى يخلقها تدخل الآباء فى شئون المدرسة . ان ايجاد التوازن الملائم فى العلاقة بين المدرسة والأسرة مسألة صعبة وذات أهمية خطيرة بالنسبة لنجاح المشروع التربوى ، وسنعود اليه كثيرا فى أثناء البحث التالى .

ويجب الإشارة الى أن تأثير المدرسة فى جعل الأدوار الجديدة التى يقوم بها النساء ممكنة ، يزيد أيضا من احتمال انسياق أعضاء الأسرة الى تضاد وتعارض أدوارهم ، ويزيد من المواقف التى يواجهون فيها مطالب يتعذر على وقتهم ونشاطهم تحملها ، وهذا قد يؤدي بدوره من بعض الوجوه الى اضعاف بناء الوحدة العائلية . فالأم التى يجب عليها أن تختار بين اعداد طعام الغداء لزوجها وحضور اجتماع للخدمات النسائية المساعدة تواجه تعارضا بين دورين (كما يفعل الزوج الذى لا يستطيع الانتهاء من عمله لأنه يعنى بأطفاله) ، فهذا الاحتمال يساعد

على توكيد وجهة نظرنا العامة ، وهي أن كل جزء من أجزاء النظام التربوى المختلفة يؤثر فى بقية الأجزاء ، وأنه لا يوجد وجه من الوجوه يمكن فهمه دون الرجوع الى بقية النظام ككل .

دور المدرسة فى التودد :

تلعب المدرسة أيضا دورا هاما فى عملية التودد أو الألفة ، وذلك بتوفير المناخ الذى يمكن فيه للأولاد والبنات أن يكونوا على اتصال بصورة غير رسمية ، وأن يساهموا فى مجموعة من الأنشطة الاجتماعية تحت اشراف الكبار . فالمدرسة من هذه الناحية تؤدى الى المحافظة على البنیان الاجتماعى للجماعة والمجتمع ، بايجاد تأثير متركز على اختيار الرفيق الآخر . فعلى مستوى الكلية ، يكون للمعهد تأثير محافظ شبيه بهذا على البناء الاجتماعى لأن الكليات تميل الى اجتذاب الطلبة القادمين من مناطق جغرافية واحدة .

ولا تتعارض هذه الأنشطة بالضرورة مع وظائف المدرسة الابتدائية فهى من بعض الوجوه - كالحصول على المهارات الاجتماعية - جزء مكمل لعملية التهيئة الاجتماعية ، ومع ذلك يميل التلاميذ غالبا الى بذل قسط مبالغ فيه من التفاعل يتناسب مع نشاطهم الاجتماعى . والاحتمال القائم هو أنه ليس الأطفال وحدهم ، بل الآباء أيضا يخطئون رؤية الاهداف الاولى للمدرسة فى الأنشطة المتسعة غير العقلية التى يتسم بها كثير من المدارس فى هذه البلاد . وحيثما يكون الحال هكذا ، فإن الثقافة الفرعية لمجتمع التلاميذ تولد معايير وقيما تنتشر بين الجماعة برمتها ، وتقطع شوطا بعيدا نحو تغيير نمو الاهتمام فى العملية التربوية .

لقد أشرنا الى أنه بالإضافة الى ما قد يكون للمدرسة الاجتماعية من نتائج كثيرة للمجتمع ، وللمجموعات التى يضمها ، وللأفراد من أعضاء المجتمع ، فإن هذه النتائج لا تنقص بالضرورة من

أهداف المؤسسة الأولية بل كثيرا ما تكملها . ومع ذلك فعندما تتخذ الوظائف الثانوية أهمية ساحقة في نظر أعضاء المجتمع ، فان طبيعة المعهد نفسها تتغير ، ويكون لهذا التغير غالبا نتائج واسعة النطاق على البناء الاجتماعي وعلى أداء المجتمع لوظيفته بوجه عام . ولنفكر في المعنى الذي يتضمنه المثال السابق ، فلو أصبحت المدرسة ، قبل كل شيء ، وفوق كل شيء ، المكان الذي يطلق فيه أعضاء المجتمع العنان للأنشطة الاجتماعية ، ويجدون لأنفسهم فيها أولا شركاء زواج ، وثانيا مؤسسة تربوية بأوسع معاني هذه الكلمة من معنى ، فان الافتراضات التالية يمكن أن تكون موضع تفكير فيما يتصل بتأثير هذا التغير الوظيفي على المجتمع ، وهي : اما أن يتوصل المجتمع الى صورة مؤسسة جديدة تحمل عن المدرسة ما جرت العادة على أن يكون وظيفتها الأولى (يمكن تسمية الشكل الجديد « مدرسة » ولكن يجب تمييزها تمييزا واضحا من المعهد القديم - فيمكن مثلا تسميتها « مدرسة الفنون التطبيقية » أو « معهد العلوم التطبيقية ») أو اذا لم يمكن تحقيق مثل هذا الشكل الجديد مستقبلا ، فأننا نستطيع التكهن بأن المجتمع سوف لا يتمكن من الاحتفاظ بمعدله العادي من التطور التكنولوجي .

ويوضح رد الفعل في مجتمعنا لانجازات الاتحاد السوفييتي الحديثة في الفضاء ، هذا النوع من العلاقة بين المجتمع ومعاهده التربوية . ويبدو أن ما حدث كان في جوهره توكيدا للوظيفة الاولى للمدرسة ، ونقل المهارات المعرفية ، وكذلك نقل القيم الاجتماعية التي تتعلق بالتزام كل فرد الافادة من قدراته وامكانياته . وقد جاء توكيد أهمية التربية في هذه البلاد نتيجة اظهار الاتحاد السوفييتي لما يمكن أن تفعله المؤسسة التربوية الحقبة التي تكرر نفسها باخلاص لوظيفتها الأساسية ، ونتيجة أيضا لما ارتبط بذلك من الخوف أن نكون قد انحرفنا أكثر مما ينبغي الى الجانب الآخر ، وسواء كان ما وصلنا اليه حتى الآن ، أو ما سنصل اليه فيما بعد من تحقيق علاقة متوازنة على وجه مناسب ، بين الوظائف الأولية والوظائف الثانوية للنظام

التعليمي ، فان ذلك كله سيعطل قيد النظر . وهناك ما يدل على أننا لا نزال نتحرك نحو نظام تربوي « أشد حزما » - أي نظام موجه قبل كل شيء الى وظيفته الأساسية .

ومهما كان الحد الذي بلغناه أخيرا من التوازن ، فمن الواضح أن هذا النوع من الصراع والضغط على النظام التعليمي مسئول عن النسيب الإضافي من المشكلات التي تقلق المربين في هذه البلاد . . . ان المدرسة ستواصل استجابتها للأهداف التي وضعها لها الناس الذين تخدمهم ، أطفالا وكبارا على السواء . وعلى الرغم من أن المؤسسات التربوية كثيرا ما تؤثر في المجتمع الذي تقع بين ظهرانيه ، فان فهم عملية النظام ، والقرارات التي تتم في نطاقه تتوقف على تقدير نوع استجابات المؤسسة للمجتمع ، وطابع القوى الخاصة التي تشكل استجابتها ، فكلما تعقدت هذه المتطلبات من المدرسة أصبح الاختيار أكثر مشقة وأصبح لزاما علينا بذل مجهود لفهمها .

وفي ضوء المناقشة السابقة ، نعود الى اعتبارنا للوظيفتين الثانويتين السابقتين للمدرسة ، وهما : كما أشرنا ، استخدام المدرسة في المحافظة على بقاء شخصية الجماعات واستقرارها في داخل المجتمع ، واستخدام المؤسسات التربوية لانجاز الإصلاحات الاجتماعية . وربما تؤثر كل من هذه المتطلبات ، كغيرها من الوظائف الثانوية للمدرسة على عمل المدرسة بمجموعة من الوسائل المختلفة ، أو قد لا تؤثر على الإطلاق ، ومهما كان أثرها في فعالية المدرسة ككل ، فانها مع ذلك ذات أهمية كبرى في التأثير على صفة العملية التربوية .

المدرسة ودورها في المحافظة على استمرار تقاليد المجموعات الفرعية :

لما كانت المؤسسات التربوية قد وصفت أساسا وقبل كل شيء بأنها وسائط لنقل الثقافة ، فمن اليسير ادراك أن مجموعات

كثيرة مختلفة داخل المجتمع تريد المحافظة على ذاتيتها الثقافية الثانوية تستخدم المدرسة لغرس تقاليد وقيم ثقافية خاصة . فالمجموعات ذات العرق الواحد أو العنصر الواحد ، والمجموعات الدينية وجماعات برمتها ، أو مجموعات مهيمنة في داخل الجماعات ، كثيراً ما تضع على عاتق المدرسة متطلبات لنقل مجموعة معايير وقيم ومعلومات خاصة . وقد أنشأت بعض المجموعات معاهدها الثقافية الخاصة - مثل المدارس الدينية أو المدارس الخاصة - لكي تيسر تنفيذ أهدافها ، في حين أن مجموعات أخرى - مثل اتحادات العمال والتنظيمات السياسية وغيرها من المجموعات ذات المصالح الخاصة ، تقنع باحداث تأثير على المؤسسات القائمة .

وفي نفس الوقت كانت النشأة التقليدية للتعليم العام في الولايات المتحدة على الأساس المحلي مع تدخل قليل نسبياً من الناحية النظرية على الأقل من جانب المؤثرات السياسية أو غيرها من خارج الجماعة نفسها . وكانت النتيجة تعزيز القيم والتقاليد المحلية بوساطة المدرسة ، ودعم التباين العنصري الذي يتسم به مجتمعنا الأمريكي طوال تاريخنا .

وهذا - كما أشرنا من قبل - امتداد منطقي لوظيفة المدرسة في المجتمع ، وليس بالضرورة تعطيلاً لوظيفة المجتمع أو للعملية الكاملة للنظام التعليمي . ومع ذلك فإن التغيرات التي حدثت في بناء الجماعة ، أدت إلى تزايد الضغوط على عدد كبير من المدارس لتوفير المزيد من التقاليد الثقافية الشاملة ، وهذا هو نوع التغيير الذي نجم عن الصراعات الجارية حول بعض الممارسات مثل قراءة الانجيل بالمدرسة . وكلما ازداد تضاد أول التجانس بين الجماعات فإننا نستطيع التكهّن بأن مؤسسات التعليم العام سيقبل استخدامها لنقل التقاليد الثقافية التي تتميز بها أية مجموعة معينة في قلب المجتمع .

ومن ناحية أخرى قد يكون نقل المعتقدات الدينية أو المظاهر

الأخرى للتقاليد الثقافية ذا أهمية كبرى بالنسبة لمجموعات خاصة للمحافظة على ذاتيتها فى داخل المجتمع ، فتكون النتيجة كما اقترحنا هى تأسيس مدارس دينية تابعة للأبرشية ، أو مدارس خاصة ، (استخدمنا هنا لفظ أبرشية لتأكيد وجهة النظر المحلية - أو « الأبرشية ») • ويقوم بتأسيس هذه المدارس مجموعات تريد المحافظة على تماسك ثقافتها • فنظام مدرسة الأبرشية الكاثوليكية يقدم لنا المثال الأكثر شيوعا على هذا التقليد بالولايات المتحدة ، وان كان هناك عدد من المجموعات الدينية الأخرى تقدم خدمات تربوية متفرقة لأعضائها •

ومع ذلك فقد ارتفعت الأصوات ببعض الأسئلة عن فعالية نظام مدارس الأبرشية فى نقل طائفة من المعتقدات المميزة • وقد انتهى « روسى Ross » (١١) بعد فحص عدد من الدراسات قارن فيها بين الكاثوليك الذين التحقوا بمدارس الأبرشية ، وبين الكاثوليك الذين التحقوا بالمدارس العامة ، الى أنه « لا يبدو أن مدارس الأبرشية تمثل النظام الرئيسى الذى يحافظ به الكاثوليك على أنفسهم كمجموعة متميزة بين الشعب الأمريكى » (١٢) • وقد وجد روسى مع ذلك كاثوليكي مدرسة الأبرشية أوثق اندماجا فى كنيسته من كاثوليكي المدرسة العامة ، ومع أنه يزيد قليلا من حيث التزامه بمطالب الكنيسة من الطقوس الدينية فانه يتميز باحترام كبير لقادة دينه فى توجيه الشئون العامة وحماية ورفاهية الكنيسة (١٣) • ويشير روسى الى أنه من المتوقع أن يتضح تأثير مدرسة الأبرشية كأقوى ما يمكن فى المجالات التى يكون فيها للكنيسة موقف قوى كما جرت التقاليد - ومثال ذلك مساندة التربية الدينية وأداء الطقوس الدينية •

وفى المجالات الأخرى من الحياة يتبين بالدليل أن كاثوليكي مدرسة الأبرشية هو مجرد شخص يختلف اختلافا هامشيا عن الكاثوليك الآخرين ، وينتهى « روسى » الى القول بأن « تماسك المجموعة الكاثوليكية أو المجموعات ذات العرق الواحد الموجودين

فى داخل الحظيرة الكاثوليكىة نفسها ، تحافظ على ذاتها قبل كل شىء ، فىما يظهر بوسائل أخرى أبعد ما تكون عن الوسائل غير الرسمية » (١٤) .

وبصرف النظر عن تأثير التعليم بمدارس الأبرشىة على الفرد الكاثوليكى فىبدو أن لوجود المؤسسات التعليمية المنفصلة التى تستهدف نقل تقاليد ثقافىة نوعىة تأثيرا ما على بقىة المجتمع بوجه عام وبخاصة على عمل التعليم العام . ويلاحظ روسى أن أباء أطفال مدرسة الأبرشىة يظهرن (عن فهم) قلة اهتمام بالمدارس العامة وبنوع التربية فى المدارس العامة . والى جانب ابتعاد فريق من السكان الكبار من الانغماس فى نظام التعليم العام ، فان نظام التعليم بمدرسة الأبرشىة وفى كثير من المكن يعد مسئولا عن اجتذاب نسبة ملحوظة من تعداد التلاميذ .

وهناك بعض الدلائل على أن الأطفال الكاثوليك الذين لا يلتحقن بمدارس الأبرشىة حيث تتوافر ، هم أقرب الى أن يكونوا أدنى قدرة من أولئك الذين يلتحقن بها ، وقد تجد المدارس العامة فى هذه المناطق أن جماعة طلبتها تتكون فقط من أقل الأطفال الكاثوليك قدرة ، بالاضافة الى مجموعات السكان الأخرى المجاورة فى المنطقة .

وسنعود الى هذه المسائل عند دراسة النظام الاجتماعى للمدرسة فى الفصل الثانى . كما نريد ألا يغيب عن ذهننا الضغوط والتوقعات المتصلة بالدور الذى تقوم به المدرسة حين نعالج كىفىة تأثير التغيرات فى مجتمعنا على النظام التربوى وتأثيره عليه مستقبلا .

دور المدرسة فى الإصلاح الاجتماعى :

ان آخر وظيفة للمدرسة يجب أن تبحث تتعلق بدور التربية فى التأثير على مجرى الإصلاح الاجتماعى . فالمجموعات والأفراد تحاول دائما الافادة من المدرسة بوصفها عاملا فعلا فى تنفيذ

التغيرات المرغوبة فى البناء الاجتماعى أو فعالية المجتمع •
وتصبح المدرسة بسبب نصيبها فى عملية التهيئة الاجتماعية
وأهميتها بوصفها نشاطا بارزا فى حياة كل عضو من أعضاء
المجتمع تقريبا ، البؤرة الاولى فى نظر المصلح الاجتماعى ، سواء
كان اهتمامه متجها الى تخفيض عدد الجرائم أو تحسين المركز
الاجتماعى للأقليات كالزنج مثلاً • واذا ، فبالإضافة الى وظيفة
المدرسة فى تيسير الكشف عن المعرفة الجديدة ، كثيرا ما ينتظر
منها أن تقوم بنصيب فى تشجيع أنواع أخرى من التغيرات
المرغوبة فى المجتمع • والضغوط الواقعة على المدرسة نتيجة لهذا
الجانب من علاقتها بالمجتمع قد تتراوح بين المطالبة بأن توفر
المدرسة خدمات خاصة لمجموعات معينة من الأطفال ، وبين
مطالبة الأنظمة المدرسية بالتخلص كلية من المدارس المنفصلة
المخصصة للأقليات العنصرية ، حتى لو كان هذا يعنى ابعاد
كثير من الأطفال عن الأماكن المجاورة المنفصلة أو احضارهم
اليها •

ولقد استجابت المؤسسات التربوية فى هذه البلاد الى هذه
التوقعات والضغوط بطرق شتى وكثيرة للغاية ، وان كانت
المدارس فى معظمها تنتج الى التسليم بأن جزءا من المسئولية
على الأقل يقع على الاصلاح الاجتماعى الذى ألقى على عاتقها •
وهناك عدد من العوامل من بينها الاعتبارات السياسية
والضغوط الخاصة بالميزانية ، وربما أهمها جميعا مواقف
المواطنين قاطبة التى أثرت فى الدرجة التى تكون فيها المدارس
أو النظم المدرسية ذات تأثير فى حركات الاصلاح • ولقد لعبت
مجموعات منظمة للاصلاح ، كتلك التى تمثل الأقليات ، دورا
متزايدا التأثير فى حث المدارس على القيام بدور أكثر فعالية فى
الحركات التى يقصد بها تعديل البناء الاجتماعى فى المجتمع •

وليس من اليسير دائما رسم خط يميز بين المطالبة بسياسة
جديدة تهدف الى تنفيذ اصلاح اجتماعى وبين المطالبة باصلاح
تربوى لذاته • اذ من الواضح مثلا الى حد ما أن كلا الاهتمامين

تشتملها مشكلة وضع حد للتمييز العنصرى وترك الاعتبار السياسية ، فالقرارات التى يجب أن يطرحها مديرو المدارس فى هذه المسألة جانباً هى التى تجعل الموقف أكثر تعقيداً الى ما لا نهاية ، أما خير طريقة لتحسين نوع التربية التى يتلقاها أحد أفراد الأقليات العنصرية كالزنجى فتعد من الناحية النظرية على الأقل هدفاً لبحث موضوعى قائم على ما نعرفه عن عمليات التعلم والوسائل التربوية الفنية ، وثقافة الزنجى الفرعية ، والأحوال المحلية السائدة ، ومع ذلك ، فإن الرغبة فى التخلص من مدارس التمييز العنصرى مسألة تربوية الى حد ما ، وهى تتعلق كذلك برغبة الزنجى فى المساواة الوظيفية والمنزلة الاجتماعية ، وفى اعتقاده أنه عن طريق تزايد الاتصال بين أعضاء كل من العنصرين على قدم المساواة دون غيره ، يمكنه الحصول على مكاسب واضحة فى هذه المجالات .

ونتيجة لهذا الخلط فى وظيفة المدرسة ، يحتمل أن تنشأ ظروف (أو أنها نشأت فعلاً) يتخذ فيها مديرو المدارس قرارات بشأن سياسات ضارة بالوظيفة الأساسية للنظام التربوى ، ولكنها برغم ذلك تكون موضع مطالبة من داخل الجماعة لأسباب قائمة على رغبتهم فى تحقيق أهداف غير تربوية أساساً ، ويبين البحث الذى يجرى الآن ، أن نقل الأطفال الزوج فى أعداد كبيرة من أحياء الأقليات الى المدارس فى مناطق البيض المجاورة بشروط معينة ، له أثر ضار بالنسبة لكل من المدارس التى ترسلهم ، والتى تستقبلهم ، وكذلك بالنسبة لانجاز الأطفال الذين يشملهم هذا النقل وتوافقهم مع المجتمع . وخير دليل فى متناول أيدينا فى الوقت الحاضر يبين أن تكامل المدرسة له فائدة تربوية محددة بالنسبة للأطفال الزوج على الأقل ، بل ربما للأطفال البيض كذلك ، ولكن ما دامت طريقة التنفيذ تتفق مع ظروف نوعية معينة تتضمن الاستخدام الكلى للأطفال الزوج فى الحياة الاجتماعية ، والأنشطة المدرسية ، أى نقل الأطفال الزوج الى مدارس البيض نقلاً خالصاً من التفرقة العنصرية أو للعكس ، دون تيسير استيعاب الأطفال الذين نقلوا

الى نظام اجتماعى خاص بالمدرسة التى استقبلتهم (وهو شرط صعب حين يتعين على بعض الاطفال السفر الى مسافة بعيدة للوصول الى المدرسة ، والعودة منها فى نهاية النهار الى ثقافة حى الأقلية) يبدو اذن حلا غير موفق للمشكلة .

ويمكن توقع متغيرات كثيرة كما كانت الحال فى الماضى ، قد تؤثر فى نتيجة قرار كهذا من جانب مديرى المدارس ، ولكن اذا كان لابد للمدرسة أن تواجه مسؤولياتها الأولية نحو أطفال الجماعة ، فيجب على هؤلاء الذين يشغلون مراكز القوة أن يحاولوا التمييز بين فوائد المدرسة التربوية وغير التربوية . وقد يقرر المدير تحت ظروف معينة أن تكون الاسبقية لوظيفة الاصلاح الاجتماعى ، ولكن فى مثل هذه القرارات جميعا يجب حساب نفقات التلميذ والمدرسة حسابا دقيقا .